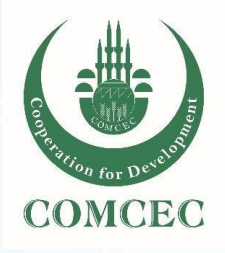




OIC/COMCEC

التجارة



# كلمة مكتب تنسيق الكومسيك عن التجارة

مكتب تنسيق الكومسيك

نوفمبر 2020

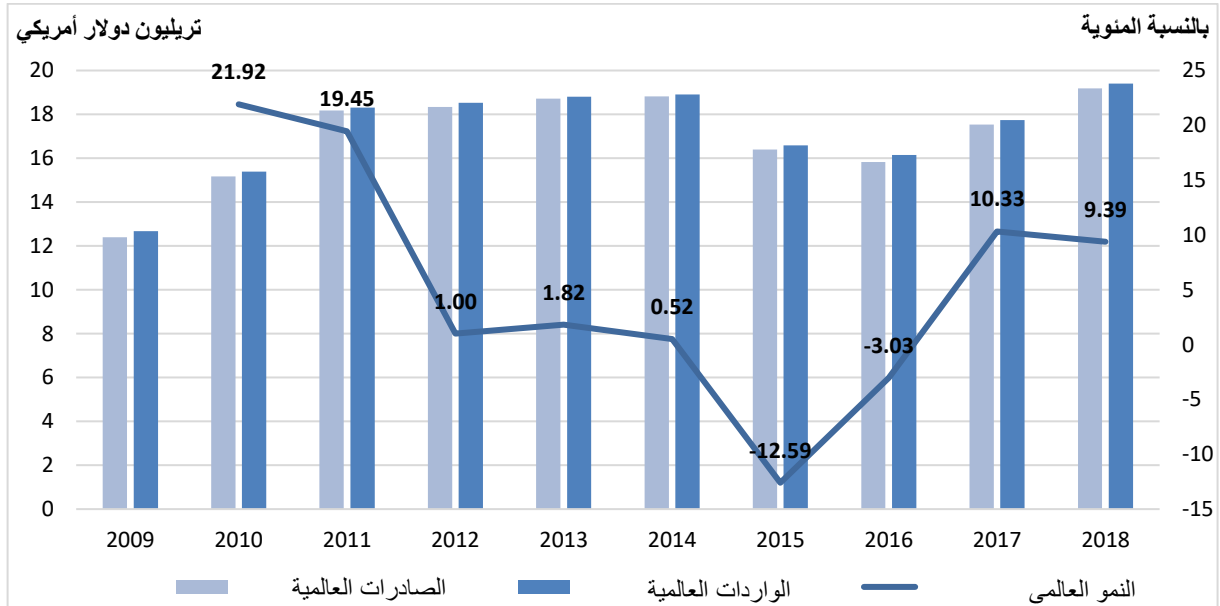
## نبذة عن التعاون في مجال التجارة

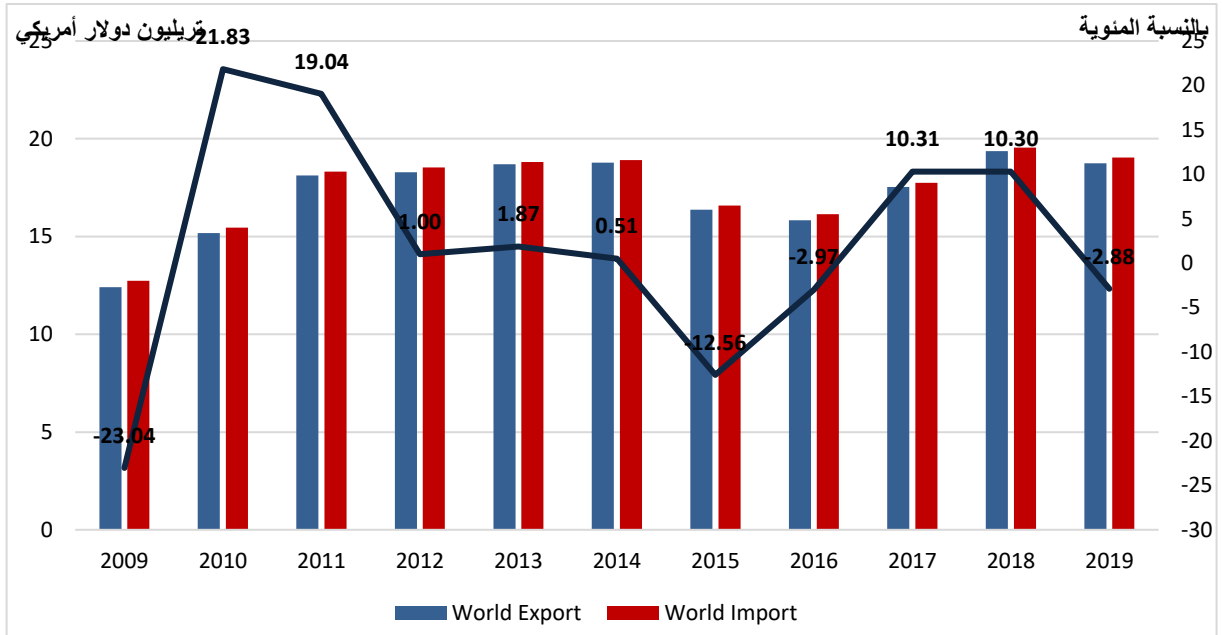
### 1. مقدمة

تمثل التجارة الدولية حافزاً هاماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشير الدلائل إلى أن تحسين التجارة الدولية في الدول يسهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة الاستثمارات وفرص العمل. وتزى الكثير من الدول أن التجارة الدولية أداة مهمة لتعزيز الاندماج مع الدول الأخرى ما جعلها تتخذ خطوات هامة تجاه زيادة التبادل التجاري وتحسين البيئة التجارية من خلال مبادرات متعددة الأطراف أو إقليمية أو ثنائية الأطراف.

انتعشت التجارة العالمية بصورة سريعة في عام 2009 بعد الأزمة في عام 2008. ومع ذلك، فقد واجهت حوالي 12.6% وحوالي 2.9% انخفاضاً في عامي 2015 و2016 على التوالي. بعد ذلك، أظهر حجم مؤشر التجارة في العالم زيادة حوالي 10.3% و9.4% في عامي 2017 و2018 على التوالي. ومع ذلك، شهدت التجارة العالمية انخفاضاً بنسبة 2.9 في المائة في عام 2019.

الشكل 1: الصادرات والواردات العالمية (2018)

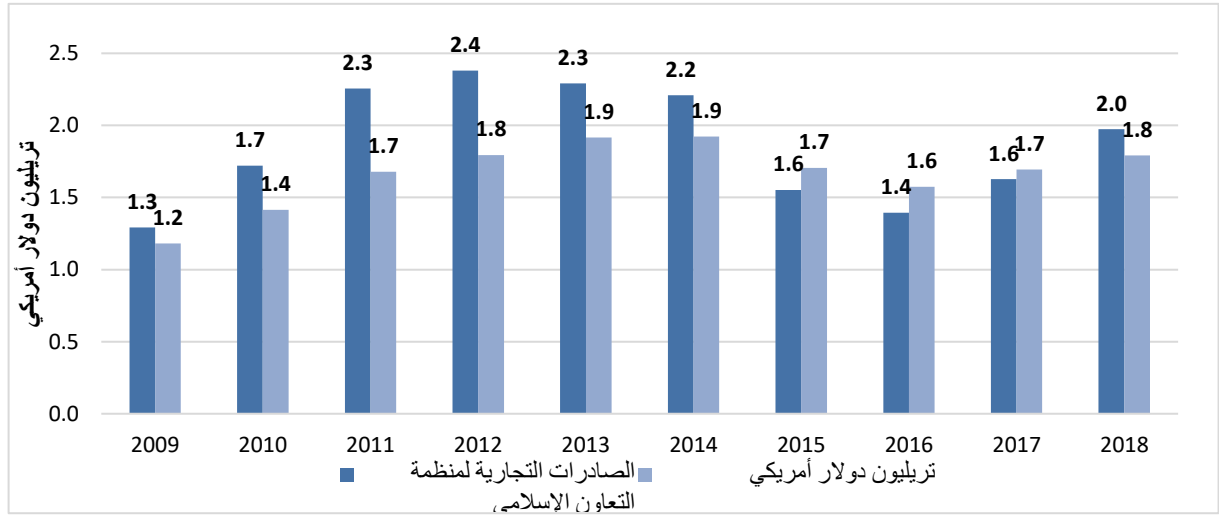




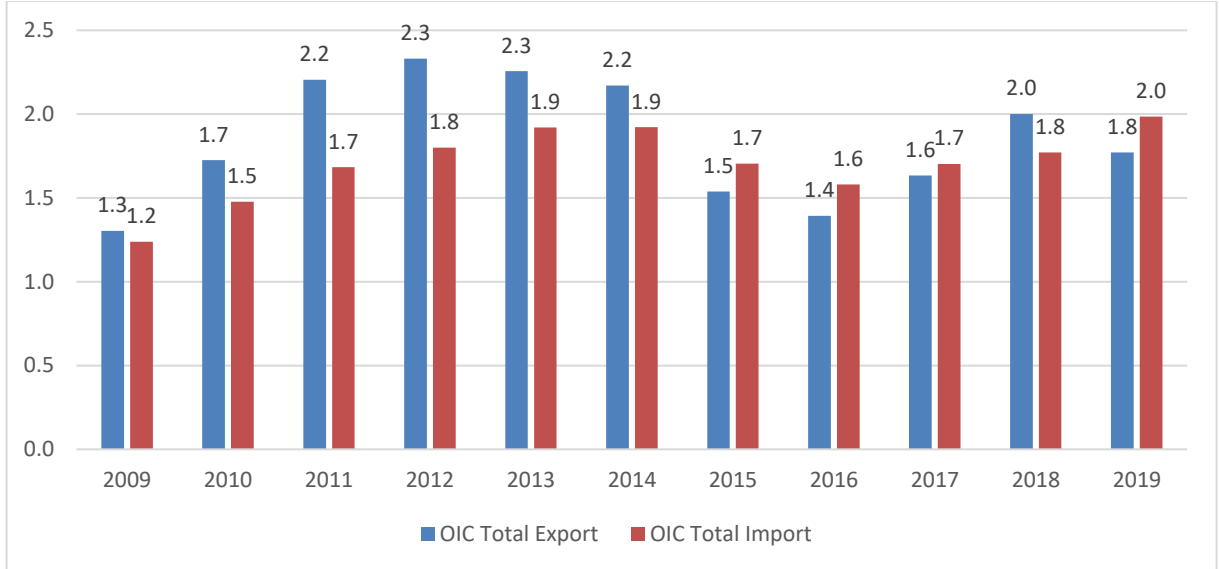
المصدر: صندوق النقد الدولي، توجهات إحصائيات التجارة

### التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

كما هو مبين في الشكل 2، انخفض إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 10 % من 2 تريليون دولار أمريكي في عام 2018 إلى 1.8 تريليون دولار أمريكي في عام 2019. وارتفع إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي بنحو 11 % من 1.8 تريليون دولار أمريكي في عام 2018 إلى 2 تريليون دولار أمريكي في عام 2019.



الشكل 2: إجمالي الصادرات والواردات في منظمة التعاون الإسلامي (تريليون دولار – 2019)



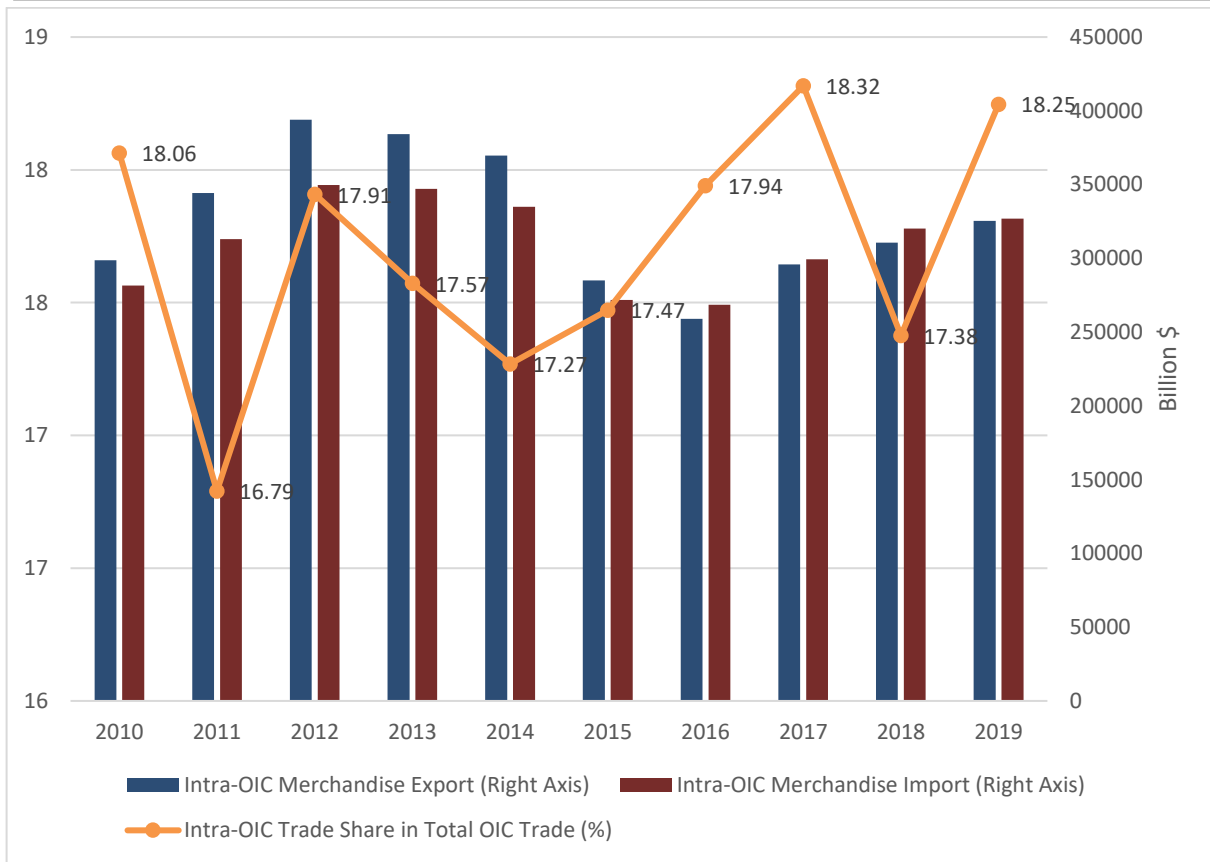
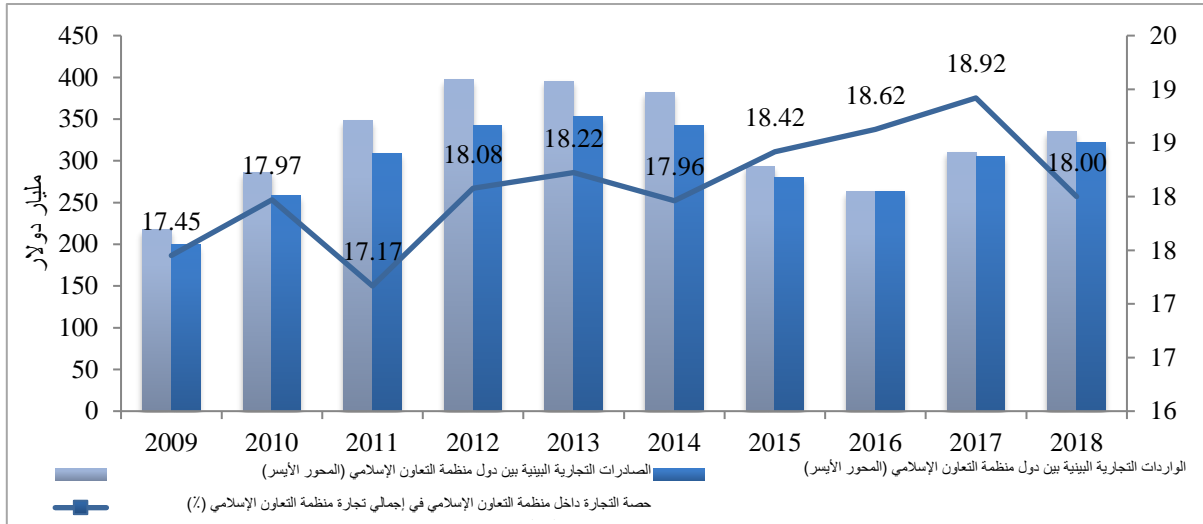
المصدر: صندوق النقد الدولي، توجهات إحصائيات التجارة

### التطورات في حركة التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

على الرغم من ضخامة إمكاناتها، لا تبلغ حركة التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المستوى المطلوب، ويُعزى السبب في ذلك إلى بعض المشكلات التنظيمية. وتمثل سياسات حماية التجارة الوطنية، والرسوم الجمركية العالية، والعوائق غير الجمركية، وضعف اللوجستيات والبنية التحتية المرتبطة بالتجارة، والتمويل التجاري غير المستفاد منه بشكل كافٍ، وآليات التأمين مشكلات رئيسية تواجهها الدول الأعضاء. إضافة إلى ذلك، لا تمتلك العديد من الدول الموارد المالية الكافية أو أنظمة الدفع أو الخدمات المصرفية المناسبة أو الأطر القانونية الفعالة. تمثل العمليات الجمركية البيروقراطية وعدم وجود آليات تنسيق جيدة الأداء بين الوكالات الحكومية المعنية والقطاع الخاص تحديات أخرى تواجهها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتجارة.

ويوضح الشكل 3 اتجاهات حركة التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي منذ عام 2009. وفقاً للشكل رقم 3، ارتفعت حصة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من 18,9% في عام 2018 إلى 18,3% في عام 2019.

الشكل 3: التطورات في حركة التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الفترة 2010-2019 (مليار دولار أمريكي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، توجهات إحصائيات التجارة

## 2. الاتجاهات العالمية في تسهيل التجارة

شهدت ساحة تعزيز التجارة العالمية تطورات هامة فيما يتعلق بتعزيز التجارة العالمية منذ عام 2013. وقد وصلت المفاوضات التجارية إلى مرحلة مهمة عام 2013 من خلال عقد اتفاقية بخصوص "حزمة بالي"، التي اشتملت على مجموعة منتقاة من القضايا التي تناولتها مفاوضات جولة الدوحة على نطاق أكبر. اتفق الوزراء على الحزمة في ختام المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في بالي في ديسمبر 2013. وتتألف الحزمة من 10

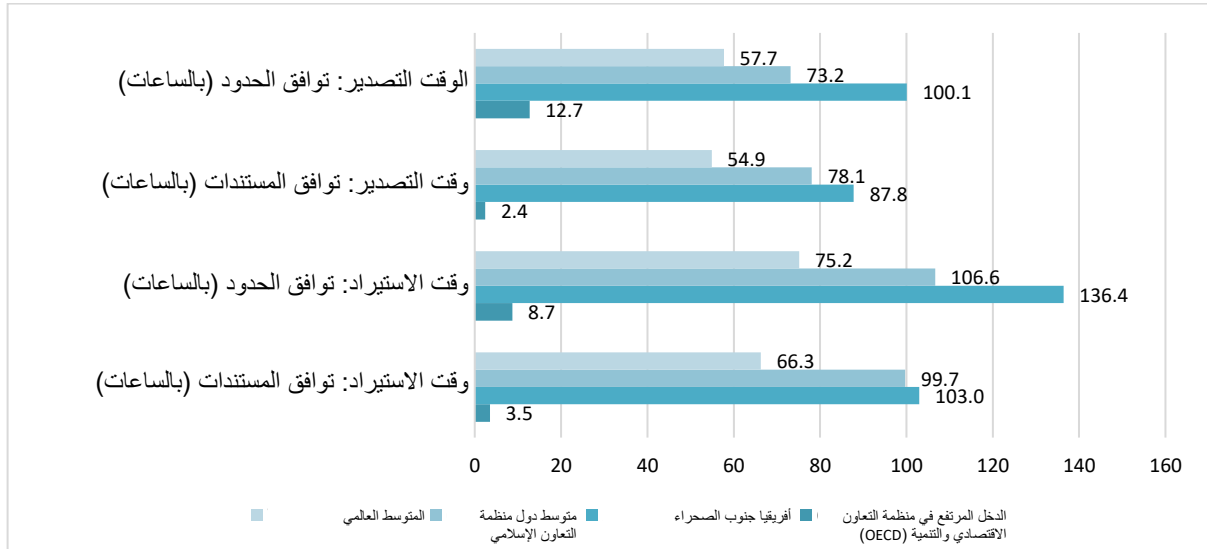
قرارات/بيانات وزارية تغطي تدابير تيسير التجارة والزراعة والتنمية. وتمثل اتفاقية تيسير التجارة أحد أهم العناصر في الحزمة.

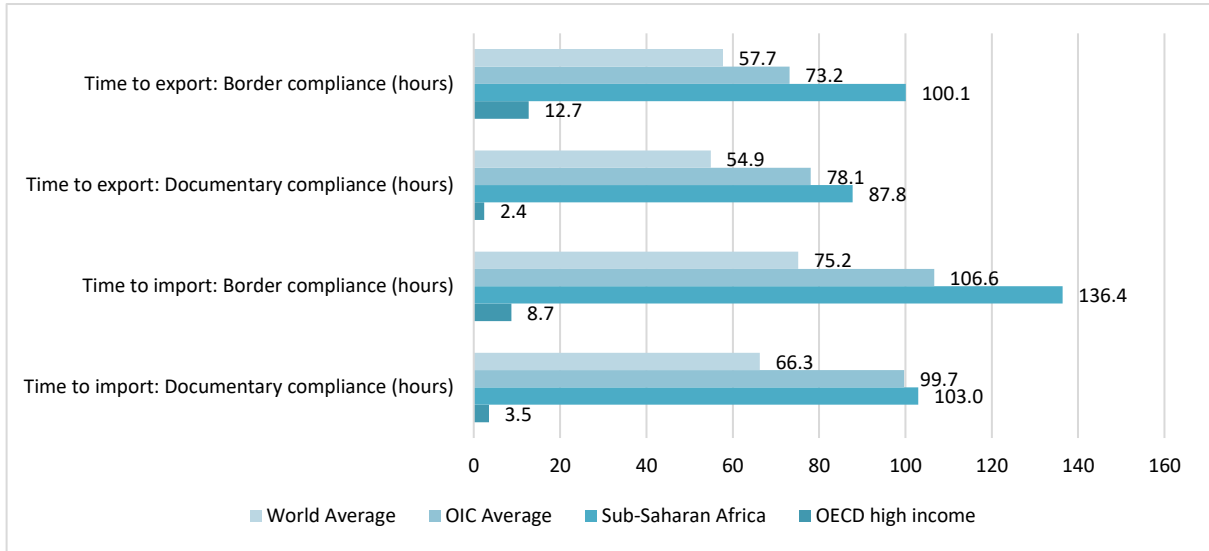
تحدد اتفاقية تيسير التجارة التدابير بشكل رئيسي والمعنية بإزالة العوائق المفروضة أمام التجارة الدولية، وذلك من خلال تيسير وتسهيل الإجراءات الجمركية. وطبقًا لمنظمة التجارة العالمية، قد تُسهم الاتفاقية في زيادة صادرات السلع العالمية بقيمة 1 تريليون دولار سنويًا. دخلت اتفاقية تيسير التجارة حيز التنفيذ في فبراير 2017 بعد تصديق ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية. واعتبارًا من سبتمبر 2020، صدق 153 عضوًا في منظمة التجارة العالمية على اتفاقية تيسير التجارة، 34 دولة منها من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

### 3. تيسير التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

وإذ نقر بأهمية خفض التكاليف التجارية، تبرز أهمية تيسير التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويختلف أداء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث العمليات التجارية. وقد طورت بعض المؤسسات الدولية عدة مؤشرات أو تقارير للوقوف على المشكلات التي تعوق حركة التجارة الدولية في بعض البلدان. ويمثل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي أحد هذه التقارير؛ حيث يحسب متوسط الوقت والتكلفة اللازمين لممارسة الأعمال التجارية في الدول. ومن حيث التجارة عبر الحدود، يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الوقت والتكلفة المنكبدة في إدارة النقل الداخلي، والمعالجة، والموانئ والمحطات، والتخليص الجمركي بالإضافة إلى الرقابة الفنية على الواردات في أكثر من 150 دولة. يوضح الشكل رقم 4 و5 مقارنة للوقت وتكلفة الحدود والامتثال الوثائقي في العالم، ومنظمة التعاون الإسلامي وبعضًا من الأقاليم الأخرى.

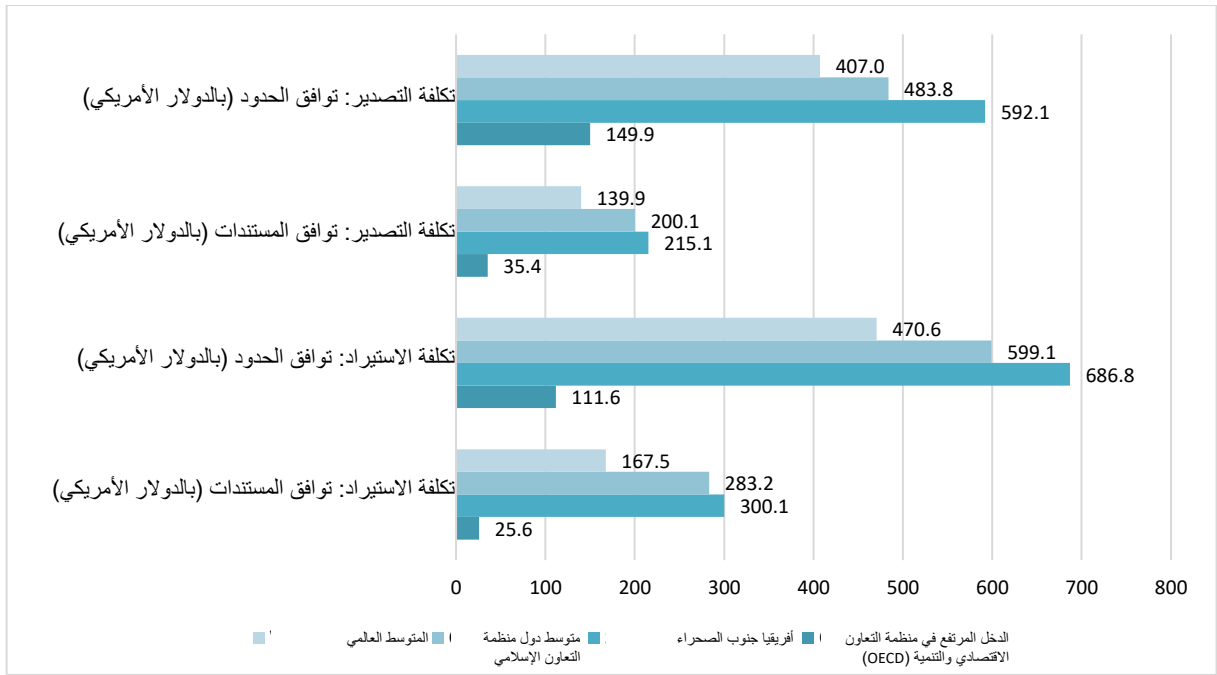
الشكل 4: الوقت للامتثال الوثائقي والحدود

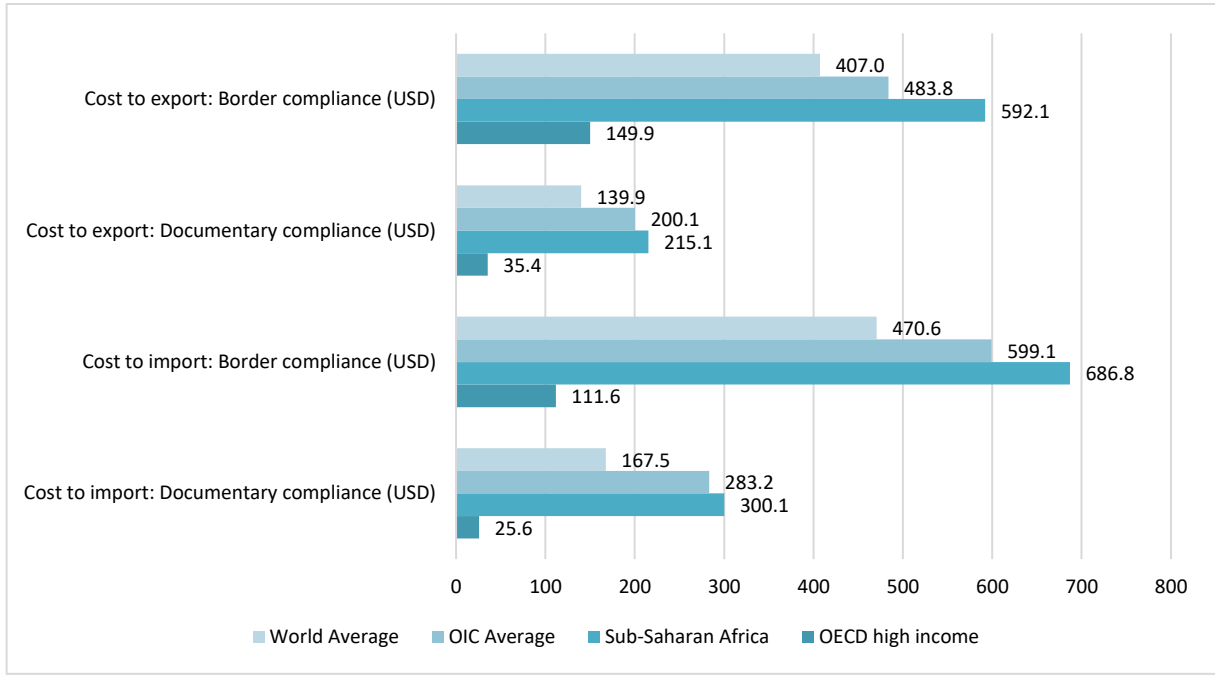




المصدر: البنك الدولي

الشكل 5: تكلفة الامتثال الوثائقي والحدود





المصدر: البنك الدولي

لأهمية الأمر بالنسبة للدول الأعضاء ركزت مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتجارة على الجوانب المختلفة لتسهيل التجارة في اجتماعاتها الأخيرة. وفي هذا الصدد، قامت مجموعات العمل بتطوير تعزيز الامتثال للمعايير الدولية، وتحسين تعاون وكالات الحدود وأنظمة النافذة الواحدة في الدول الأعضاء.

في هذا الإطار، عقد الاجتماع الخامس عشر لمجموعة عمل الكومسيك للتجارة في 22 سبتمبر 2020 افتراضياً عبر الإنترنت تحت عنوان "إرشادات لإنشاء هيئات وطنية فعالة لتيسير التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي". تميل الحكومات إلى تبسيط إجراءاتها التجارية والشكليات من أجل تقليل تكاليف المعاملات التجارية وزيادة قدرتها التنافسية في التجارة. وفي هذا الصدد، توفر هيئات تيسير التجارة الوطنية المكلفة بأهداف تيسير التجارة منصة حوار قوية ورسمية لجميع الجهات المعنية في عالم التجارة لمناقشة تحديات التجارة والحلول على المستوى الوطني. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم هذه الهيئات بنشاط في التنمية المستدامة والشاملة التي تقودها التجارة في البلدان وتحديث القطاعين العام والخاص وأن تكون حافراً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

ولقد سلط الضوء على ضرورة إنشاء هيئات تيسير تجارة وطنية في المادة 23.2 من اتفاقية التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية، حيث يقال إن البلدان "يجب أن تنشئ و / أو تحتفظ بلجنة وطنية معنية بتيسير التجارة أو تعين آلية قائمة لتسهيل التنسيق المحلي وتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية".

ويسلط الكتيب الخاص بالموضوع، والذي تم تقديمه إلى الاجتماع الخامس عشر لمجموعة عمل الكومسيك للتجارة، الضوء على أن نجاح هيئات تيسير التجارة الوطنية سيقاس بمرور الوقت بمستوى تحقيق رؤيتها ورسالتها وأهميتها الاستراتيجية. وبعد التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء أمراً حيوياً لفعالية واستدامة هيئات تيسير التجارة الوطنية بمرور الوقت. علاوة على ذلك، يشير الدليل إلى أن التواصل الفعال بين الجهات المعنية والإطار التنظيمي الفعال واعتماد تقنيات الإدارة الحديثة لإدارة عمليات هيئات تيسير التجارة الوطنية وتنفيذ استراتيجيتها هي مفتاح تحقيق النجاح.

التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول التي تتعاون مع هيئات تيسير التجارة الوطنية هي كما يلي:

- دعم سياسي محدود بمرور الوقت
- عدم كفاية مشاركة كبار المسؤولين في اجتماعات هيئات تيسير التجارة الوطنية
- عدم كفاية الموارد (البشرية والمالية) لتشغيل عمليات هيئات تيسير التجارة الوطنية



- مقاومة التغيير

- قلة الوعي بأهمية هيئات تيسير التجارة الوطنية وتسهيل التجارة

جميع الوثائق المعدة لاجتماعات مجموعة العمل متاحة على موقع الكومسيك على الإنترنت ([www.comcec.org](http://www.comcec.org)).

علاوة على ذلك، عُقد اجتماع تشاوري افتراضيا عبر الإنترنت حول موضوع "آثار جائحة كورونا على التجارة ومستقبلها في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في 13 يوليو 2020. وقد حضر الاجتماع ممثلو 21 دولة عضو، وكذلك حضره ممثلو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية ومكتب تنسيق الكومسيك. وقد بدأ الاجتماع بتناول آثار جائحة كورونا على اقتصاد منظمة التعاون الإسلامي والتجارة، كما تابع تقييم سياسات تيسير التجارة في بيئة الأزمات هذه. كما تبادلت الدول الأعضاء تجاربها في معالجة أزمة فيروس كورونا وتداول المشاركون حول فرص التعاون بناءً على احتياجات وتجارب الدول الأعضاء.

#### 4. المشروع الرائد للكومسيك بشأن التجارة: نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

منذ تأسيس الكومسيك، كانت التجارة واحدة من أهم أوجه التعاون. لتعزيز التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أطلقت الكومسيك العديد من البرامج والمشروعات بغية تحقيق هذا الهدف. يمثل نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي واحداً من أهم مشروعات الكومسيك التي تهدف إلى تعزيز التجارة فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

ولتفعيل نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يجب أن تستوفي 10 من الدول الأعضاء شرطين في الوقت ذاته، وهما مصادقة الاتفاقيات الثلاثة لنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتقديم قائمة الامتيازات إلى أمانة سر لجنة المفاوضات التجارية. مرفق قائمة توقيع/ تصديق الدول الأعضاء على نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الملحق 1.

ومع ذلك، لبدء العمل بالنظام، ثمة بعض الخطوات العملية التي يجب اتخاذها بمشاركة الدول الأعضاء. والخطوة الأهم في هذا السياق هي تحديث قوائم الامتيازات. بحلول شهر أبريل/نيسان 2019، ستكون تركيا وماليزيا وباكستان والأردن وبنغلاديش وإيران والمغرب ودول مجلس التعاون الخليجي نيابة عن الدول الأعضاء الستة فيها قدمت قوائم الامتياز المُحدثة الخاصة بهم.

طلبت الدورة الرابعة والثلاثون للكومسيك التي انعقدت في الفترة من 26-29 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 في إسطنبول من أمانة لجنة المفاوضات التجارية (TNC) التواصل مع الدول الأعضاء المعنية المشاركة لضمان تقديم قوائم الامتياز بنفس الشكل وتعميمها بين الدول الأعضاء المعنية وفقاً لذلك.

على الجانب الآخر، ولتنفيذ هذا النظام بنجاح، يجب على الدول الأعضاء اتخاذ بعض التدابير الداخلية مثل: طباعة وثائق شهادة المنشأ لنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتسليم عينات من الأختام المطبوعة إلى أمانة سر لجنة المفاوضات التجارية، وإنجاز التدابير التشريعية والإدارية الداخلية اللازمة. وبعد استكمال التدابير المذكورة، ستعمل جميع وظائف النظام بالكامل.

بالإضافة إلى الإعدادات الفنية لتشغيل نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، نظمت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي أنشطة متنوعة للعمل على زيادة الوعي بالفوائد المحتملة لنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

انعقد الاجتماع التشاوري في وسط افتراضي لمناقشة القضايا المتعلقة بتنفيذ نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC) في 27 أكتوبر 2020، وذلك بحضور الدول المشاركة التي صادقت على اتفاقيات TPS-OIC وقدمت قوائم الامتيازات الخاصة بها. وناقشت الدول المشاركة الوضع الحالي للنظام من حيث إتمام الخطوات الضرورية (مثل تقديم قوائم الامتياز المحدثة، واستكمال الإجراءات الداخلية المنبثقة عن أحكام اتفاقيات TPSOIC) التي سيتم اتخاذها لتفعيل النظام ولتحديد خارطة طريق للمستقبل.

## 5. أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في مجال التجارة

تتسم جهود مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية بأهمية خاصة لتعزيز التجارة بين الدول الأعضاء.

- يعتبر نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أهم مشروع للكومسيك في مجال التجارة. ولن يسهل هذا النظام زيادة التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي فحسب، بل سيضع أيضاً إطاراً للتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وبالتالي سيكون أساساً لمزيد من التعاون بين الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، طلبت الدورة الخامسة والثلاثون للكومسيك من الدول الأعضاء المعنية تسريع جهودها لتقديم قوائم الامتياز إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية بالصياغة القياسية التي وزعتها أمانة اللجنة لتفعيل هذا النظام في أقرب فرصة. ولتسريع العملية طلبت وزارة التجارة في جمهورية تركيا، رئيس الدورتين الأولى والثانية من اجتماعات لجنة المفاوضات التجارية، من أمانة لجنة المفاوضات التجارية تنظيم اجتماع تشاوري افتراضي لمناقشة القضايا المتعلقة بتنفيذ نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بحضور الدول المشاركة التي صادقت على اتفاقيات النظام وقدمت قوائم الامتيازات الخاصة بها. وقد أعلن مكتب تنسيق الكومسيك، بالتشاور مع البلد المضيف والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (بصفته الأمانة العامة المشتركة للجنة المفاوضات التجارية)، أن الاجتماع التشاوري الافتراضي المذكور سيعقد تقريباً في 27 أكتوبر 2020.
- تعتبر القمة العالمية للحلال 2019 حدثاً حلالاً مرموقاً في العالم جمع المتحدثين البارزين والجهات المعنية المهمة في صناعة الحلال، وعُقد بالتزامن مع معرض الحلال السابع لمنظمة التعاون الإسلامي في 28 نوفمبر - 1 ديسمبر 2019 في إسطنبول تحت رعاية رئاسة الجمهورية التركية. وقد شارك في تنظيم القمة العالمية للحلال معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة وفعاليات الاكتشاف تحت شعار "حلال لجميع الأجيال: أهمية الأسرة والشباب".
- واصل معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية العمل على تطوير المعايير المشتركة التي تشتمل الحاجة إليها في منظمة التعاون الإسلامي بما في ذلك معيار منظمة التعاون الإسلامي / معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية للسياحة الحلال، والذي تم نشره في ديسمبر 2019. وقد أجرى معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية 6 برامج تدريبية حول معايير الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي / معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية من أجل للمساعدة في الاستخدام المشترك للمعايير داخل منظمة التعاون الإسلامي.
- وخلال القمة الإسلامية الثالثة عشرة التي عقدت في الفترة من 10 إلى 15 أبريل 2016 في إسطنبول، تركيا اقترح سعادة رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان، ورئيس الكومسيك، إنشاء مركز تحكيم تابع لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول لصالح الدول الأعضاء. وبناء على هذا الاقتراح، وضع الكومسيك هذه المبادرة المهمة على جدول أعمالها. وقد وافق الاجتماع الخامس والثلاثون للجمعية العمومية للمحكمة الجنائية الدولية على النظام الأساسي للمركز. وتم توقيع اتفاقية المقر الرئيس للمركز خلال الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك. تجري كل من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة واتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا الاستعدادات النهائية لتشغيل المركز قريباً.

- يتم تنظيم المعارض التجارية الإسلامية لزيادة التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي وتعزيز المنتجات والصناعات والخدمات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. بالإضافة إلى المعارض التجارية الإسلامية، يتم تنظيم معارض ومعارض خاصة بقطاعات معينة من قبل الدول الأعضاء بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة.
- منذ الدورة الخامسة والثلاثين للكمسيك، بذل مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية جهودًا لتقوية التعاون بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي فيما بين بلدان الجنوب من خلال تنفيذ مجموعة واسعة من برامج بناء القدرات والأنشطة التدريبية في إطار بند جدول الأعمال الخاص بالتجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي. ومنذ اندلاع جائحة فيروس كورونا أجرى المركز دراسات وندوة عبر الإنترنت حول "الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا على دول منظمة التعاون الإسلامي".

#### 1. تمويل مشاريع الكومسيك

يعتبر تمويل مشاريع الكومسيك الأداة المهمة الأخرى للاستراتيجية. يجب أن تخدم المشاريع الممولة في إطار الشراكة التعاونية التعاون متعدد الأطراف ويجب تصميمها وفقاً للأهداف والنتائج المتوقعة التي حددتها الاستراتيجية في قسم التجارة. تلعب المشاريع أيضاً أدواراً مهمة في تحقيق توصيات السياسات التي صاغتها الدول الأعضاء خلال اجتماعات مجموعة الكومسيك للتجارة.

وفي إطار الدعوة السادسة لتقديم مقترحات المشاريع، تم تنفيذ أربعة مشاريع من قبل إندونيسيا ولبنان وفلسطين ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية. وقد نفذت إندونيسيا بالشراكة مع ماليزيا وتركيا وبنغلاديش وبروناي دار السلام وباكستان المشروع الذي يحمل عنوان "تمكين الصناعة الحلال لتعزيز التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي". ويهدف المشروع إلى زيادة وعي الصناعة وامتثالها لمفهوم الحلال والقواعد واللوائح الأساسية التي تطبقها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. في هذا الصدد، تم تنظيم زيارة دراسية إلى تركيا لجمع البيانات وتبادل الخبرات حول أفضل الممارسات المتاحة. تم تنظيم تدريب في إندونيسيا لشهادة ضمان الحلال ومراجعة الحسابات. ومؤخراً تم تنظيم ورشة عمل في إندونيسيا ركزت على فهم ومعرفة مفهوم المنتجات الحلال والقواعد واللوائح الأساسية المطبقة من قبل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

يحمل المشروع الثاني عنوان "دعم التعاونيات لتعزيز وصولها إلى أسواق منظمة التعاون الإسلامي"، وقد نفذته لبنان بالتعاون مع الدول الشريكة تركيا والكويت. ويهدف المشروع إلى العمل كأساس لبناء ركائز البنية التحتية لقدرة المستفيدين، والأهم من ذلك، تعزيز البنية التحتية عالية الجودة كأداة تساعد على تقليل الحواجز التجارية. وفي هذا الصدد، تم تنظيم زيارة دراسية إلى تركيا لتبادل المعلومات حول تمكين التعاونيات من حيث المعايير وتطوير التجارة. تم تنظيم دورة تدريبية حول مراقبة الجودة وتوحيد المنتجات إلى جانب ورشة عمل لمواءمة الإجراءات واتفاقيات الاعتراف المتبادل.

وقد نفذت فلسطين المشروع الثالث بعنوان "إدخال منتجات الصادرات الفلسطينية إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي المختارة" في إطار فترة التنفيذ لعام 2019 لتمويل مشاريع الكومسيك. ويهدف المشروع إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تؤدي بشكل مباشر إلى تسهيل حركة البضائع مقابل منتجات التصدير الفلسطينية من خلال تغيير أي صورة سلبية عن الصادرات الفلسطينية. كما يهدف المشروع إلى تعزيز القدرات التصديرية الفلسطينية وتطوير خطة عمل مفصلة بالاشتراك مع نظرائهم في المشروع ليتم تنفيذها في السنوات القادمة. وفي هذا الصدد، تم إجراء زيارتين دراسيتين إلى

الجزائر وإندونيسيا للترويج لمنتجات التصدير الفلسطينية بالإضافة إلى وضع خطة عمل مفصلة بالاشتراك مع نظرائهم في المشروع بهدف تعزيز التجارة.

وقد نفذ مشروعاً آخرًا بعنوان "زيادة الوعي العام بالحلال في دول منظمة التعاون الإسلامي" معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية. وكان الغرض من المشروع هو زيادة الوعي والمعرفة الحلال بين الجمهور والمتخصصين من خلال إنتاج مواد وسائط متعددة عالية الجودة ومعرفة. وفي نهاية المشروع أنتجت 5 أفلام قصيرة حول قضايا الحلال المختلفة لتوعية الجمهور وكراريكاتير وكتاب تلوين للأطفال ودليل تدريب حلال مصور.

علاوة على ذلك، في إطار الدعوة السابعة لتقديم مقترحات المشاريع، تم اختيار 4 مشاريع تجارية ليموها مكتب تنسيق الكومسيك في عام 2020، ومع ذلك، لم يتم الانتهاء من هذه المشاريع بسبب التأخيرات الناجمة عن قيود السفر الدولية التي فرضتها جائحة كورونا، وبالتالي من المتوقع أن تنفذ هذه المشاريع في عام 2021 ومشاريع التمويل المختارة التي سيتم الانتهاء منها في فترة التنفيذ السابعة لصندوق الادخار المركزي هي كما يلي:

ستنفذ الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة مشروعاً بعنوان "التحول الرقمي لتعزيز تيسير التجارة"، وهو مشروع يهدف لوضع رؤية بين غرف منظمة التعاون الإسلامي وصياغة جدول أعمال للتحويل الرقمي لوضع خطة استراتيجية لتوجيه الغرف في المساهمة في تنمية القطاع الخاص. سيتم تنظيم ورشة عمل حول التحول الرقمي لتعزيز تيسير التجارة.

أما المشروع الثاني فيحمل عنوان "تحسين نظام مراقبة استيراد وتصدير الأغذية"، وهو مشروع ستنفذه جزر المالديف بالشراكة مع تركيا وماليزيا ويهدف إلى تنسيق البنية التحتية لجودة الأغذية مع النظم الدولية وزيادة القدرات البشرية ذات الصلة لتحسين التجارة مع البلدان الأخرى. وفي هذا الصدد، سيتم تنظيم زيارة دراسية إلى تركيا للحصول على معلومات حول آلية مراقبة سلامة الأغذية إلى جانب برنامج تدريبي حول موامة نظام الرقابة على الواردات والصادرات الغذائية مع المعايير الدولية.

أما المشروع الثالث بعنوان "الإدارة الفعالة للحدود من خلال نقطة حدودية واحدة (OSBP)" فسينفذه السودان بالشراكة مع تشاد ومصر وتونس ويهدف إلى تشجيع التعاون بين الدول الشريكة وتعزيز التكامل التجاري من خلال تبسيط الإجراءات التجارية وتعزيز قدرة إدارات الجمارك والأنظمة المتكاملة في منظمة التعاون الإسلامي. وسيتم تنظيم زيارة دراسية إلى تونس لنقل المعرفة والخبرة في الإدارة الفعالة للحدود من خلال نقطة حدودية واحدة إلى جانب برنامج تدريبي حول هذا النوع من الإدارة.

علاوة على ذلك، سينفذ معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية مشروع "تدريب مؤسسة الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي / معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية لمنطقة أفريقيا" في عام 2021. ويهدف هذا المشروع إلى تدريب الخبراء المعنيين في سوق الحلال ومعايير منظمة التعاون الإسلامي / معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية وشهادة الحلال واعتماد وتنفيذ المعايير والاستخدام معايير منظمة التعاون الإسلامي / معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية للأغذية الحلال.

من ناحية أخرى فقد أطلقت الدعوة الثامنة لتقديم مقترحات المشاريع في الأول من سبتمبر 2020. الوثائق ذات الصلة متاحة على موقع الكومسيك ([project.comcec.org](http://project.comcec.org)).

الدول الأعضاء التي وقعت/صادقت على اتفاقيات نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (حتى أبريل 2019)

م.	الدول الأعضاء	الاتفاقية الإطارية		بريتاس		قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي		تسليم قوائم الامتيازات
		وقعه	صادق عليه	وقعه	صادق عليه	وقعه	صادق عليه	
1	البحرين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2	بنجلاديش	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3	بنين	✓	---	✓	---	✓	---	---
4	بروناي دار السلام	✓	✓	---	---	---	---	---
5	بوركينافاسو	✓	---	✓	---	✓	---	---
6	الكاميرون	✓	✓	✓	✓	✓	✓	---
7	تشاد	✓	---	---	---	---	---	---
8	جزر القمر	✓	---	✓	---	---	---	---
9	ساحل العاج	✓	---	✓	---	---	---	---
10	جيبوتي	✓	✓	✓	---	---	---	---
11	مصر	✓	✓	✓	---	---	---	---
12	الجابون	✓	✓	---	---	---	---	---
13	غامبيا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
14	غينيا	✓	✓	---	---	---	---	---
15	غينيا بيساو	✓	---	✓	---	---	---	---
16	إندونيسيا	✓	✓	✓	---	---	---	---
17	إيران	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
18	العراق	✓	✓	---	---	---	---	---
19	الأردن	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
20	الكويت	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
21	لبنان	✓	✓	---	---	---	---	---
22	ليبيا	✓	✓	---	---	---	---	---
23	ماليزيا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
24	المالديف	✓	✓	---	---	---	---	---
25	موريتانيا	✓	✓	---	---	---	---	---
26	المغرب	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
27	النيجر	✓	✓	---	---	---	---	---
28	نيجيريا	✓	✓	---	---	---	---	---
29	سلطنة عمان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
30	باكستان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
31	فلسطين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
32	قطر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
33	المملكة العربية السعودية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
34	السنغال	✓	✓	---	---	---	---	---
35	سيراليون	✓	✓	---	---	---	---	---
36	الصومال	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

	---	√	---	√	---	√	السودان	37
*√	√	√	√	√	√	√	سوريا	38
	---	√	---	√	√	√	تونس	39
√	√	√	√	√	√	√	تركيا	40
√	√	√	√	√	√	√	الإمارات العربية المتحدة	41
	---	---	---	---	√	√	أوغندا	42
<b>14</b>	<b>18</b>	<b>32</b>	<b>18</b>	<b>33</b>	<b>32</b>	<b>42</b>		

\*أوعزت القمة غير العادية الرابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بتعليق عضوية الجمهورية العربية السورية.